التنمية الاجتماعية متابعة المرضى النفسانيين ليست مسؤوليتنا...!

الدكتور هاني جهشان مستشار اول الطب الشرعي
الخبير في مواجهة العنف لدى مؤسسات الأمم المتحدة

أعلنت وزارة التنمية الاجتماعية بتاريخ 5-12-2016 رسميا "ان متابعة المرضى النفسانيين ليست مسؤوليتها" وتعاضد هذه التصريح الذي يعكس قناعة وواقع الوزارة مع ضعف واقع حال الخدمات الاجتماعية في القطاع الصحي، وأيضا مع واقع الخدمات الاجتماعية المتردي في مراكز الاصلاح وإدارات الامن العام الاخرى كإدارة حماية الأسرة وإدارة مكافحة المخدرات، مما يشير بشكل جلي لوجود فوضى في هذه الخدمات بالأردن والذي يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان.

ففي القطاع الصحي، على سبيل المثال، للخدمة الاجتماعية دور محوري بمرجعية تعريف منظمة الصحة العالمية "للصحة" بأنها "حالة من اكتمال المعافاة الجسدية والنفسية والاجتماعية، وليس مجرد انتفاء المرض والعجز" فالخدمات الصحية التي تقدم للمواطنين للاستجابة للحالة الجسدية لأي مرض تعتبر ناقصة دون الاستجابة لحالة المريض النفسية وحالته الإجتماعية.

الباحث الإجتماعي في القطاع الصحي من المتوقع أن يقوم بالمهام التالية:

1) توفير الدعم الإجتماعي للمرضى وأقاربهم، وخاصة المهمشين بسبب الفقر أو الجهل، الذين يعانون من الأمراض العضال او الأمراض القاتلة من مثل ألزهيمر والخرف، والسرطان والأيذز وخاصة الذين يعانون من الفقر والبطالة.
2) توفير الدعم الإجتماعي لحالات أمراض الشيخوخة، وتوفير الدعم الإجتماعي والنفسي للمرضى المحتاجين لزراعة الأعضاء وللمتبرعين لهم.
3) المساعدة في إجراءات خروج المرضى من المستشفى للمرضى المسنين والمهمشين والفقراء، وتوفير الإرشاد الإجتماعي والدعم لهم، والمساهمة في توعية المريض وأهله بخصوص المرض المتعلق بالمريض بواسطة تيسير حصول المريض على الموارد المجتمعية التي قد يحتاجها لمتابعة علاج مرضة وتأهيله.
4) المساهمة في حل المشاكل السلوكية التي قد تعيق تقديم الرعاية والعلاج للمريض،
5) التعامل مع كافة عوامل الخطورة الإجتماعية التي قد تحيط بالمريض وأسرته المتعلقة بالجريمة والعنف،
6) المساهمة في توفير المعلومات الإجتماعية لاستشارت وخدمات الطب النفسي التي قد يحتاجها المرضى.
7) توفير الدعم الإجتماعي لأقارب الوفيات المفاجئة وخاصة الأطفال والرضع منهم.
8) توفير الدعم الإجتماعي لإصابات الحوادث الجماعية ولأقارب مجهولي الهوية والمفقودين.

الوضع الحالي عند حدوث حالات مثل المذكورة سابقا يحدث إرباك شديد للمريض وأقاربه وللأطباء ولإدارة المستشفى لأن عدد الباحثين الاجتماعين في المستشفيات الحكومية هو ضئيل جدا إلى درجة الغياب التام، وإن وجدوا فإنه توكل لهم بالعادة مهام كتابية ليس لها أية علاقة بمهنتهم الأساسية المتعلقة بالعمل الإجتماعي، وقد يطلب منهم مهام ليس من المتوقع أن يقوموا بها.

التحديات التي تواجه مهنة الباحث الاجتماعي في الاردن:

1) الحكومة لا تعطي اولوية لتعينهم في القطاع الصحي او التربوي وحتى في وزارة التنمية الاجتماعية، أو لتوفير التدريب الكافي لهم بهدف رفع الكفاءة المعرفية أو المهاراتية لديهم.
2) غموض مهام الباحث الإجتماعي، وقيامه بأعمال إدارية خارج نطاق عمله الإجتماعي.
3) غالباً ما يتعرضون لضغوط العمل الوظيفي وتدني الرواتب وبالتالي يعجزون عن القيام بالمهام المهنية الإجتماعية المتوقع منهم القيام بها.
4) هناك الحاق أشخاص من مهن أخرى أو لا يحملون شهادات العمل الإجتماعي للقيام بالمهام التي يتوقع أن يقوموا بها.

من يتحمل مسؤولية مواجهة الفوضى في الخدمات الاجتماعية؟

1) هناك مسؤولية على الحكومة إن كان بمبادرة من وزارة التنمية الإجتماعية أو وزارة الصحة بتوفير عدد كافٍ من الباحثين الاجتماعيين في القطاع الصحي.
2) أيضا على الحكومة ان توفر عدد كاف من المهنيين في المجال الاجتماعي يغطي بالإضافة للقطاعين الاجتماعي والصحي، القطاع التربوي والقطاع القانوني (إدارة حماية الاسرة وإدارة مكافحة المخدرات ومراكز الاصلاح الخ...)، تجمعهم نقابة مهنية بقانون يضبط الممارسة وتتحمل وزارة التنمية الاجتماعية مسؤولية تنفيذه والاشراف على هذه النقابة العتيدة، حيث ثبت اخفاق عدة محاولات لإنشاء جمعيات لهذه المهنة.
3) يتوقع أن تقوم وزارة التنمية الاجتماعية تنفيذ حملات توعية لمهام الباحث الإجتماعي، تعمل على تقبّل وجوده كمهنة أساسية وهامة في جميع القطاعات بما فيها القطاع الصحي، وتحافظ على صورة مهنية ذات مستوى رفيع فاعلة في خدمة المواطن وحمايته وترفض الصورة النمطية السلبية عن عمل الباحث الإجتماعي كموظف احتياط قد يطلب منه أية مهام خارج نطاق مهنة العمل الاجتماعي.

الاثنين ٥ ربيع الأول ١٤٣٨ هـ - الموافق ٥ كانون الأول ٢٠١٦م - العدد ١٦٨٠٨ السنة السادسة والأربعون - عمّان - الأردن
الرأي

معاقون ومسنون هائمون في الشوارع

«التنمية»: متابعة المرضى النفسانيين ليست مسؤوليتنا

عمان - سهير بشناق

قال الناطق الاعلامي في وزارة التنمية الاجتماعية فواز الرطروط ان الوزارة تتعامل مع الاشخاص الهائمين على وجوههم في الشوارع وعلى الطرقات العامة منذ عقد السبيعينات الى الان.

واضاف الرطروط ل،الرأي، ان الوزارة عثرت خلال السنوات الماضية على ١١ حالة لاشخاص مجهولي الهوية من المسنين تم التعرف على اسر واقارب اربع حالات فقط منهم وذلك من خلال نشر صورهم بالصحف اليومية بهدف ايجاد اسرهم وتحملهم مسؤولية متابعتهم ورعايتهم خاصة وان منهم من يحتاج لاجراءات طبية او اصدار شهادات وفاة لهم.

واشار الرطروط انه الى جانب المسنين هناك فئات اخرى تتعامل معهم الوزارة ويكونون ضائعين او خارجين من منازلهم ولا يعرفون العودة اليها كذوي الاعاقة العقلية الذين تتخلى اسرهم عنهم ولا تقوم بمراقبتهم فيخرجون للشوارع مبينا ان هناك شخصا يعاني من اعاقة عقلية تم العثور عليه منذ عام ١٩٩٦ في احدى المغارات مربوط الايدي والى الان لا يزال في مراكز رعاية المعاقين التابعة للوزارة ولم يتعرف عليه احد اضافة الى حالات اخرى من اصحاب الاعاقات عثر عليهم منذ عام ٢٠٠٢ يجولون الشوارع ولم يتعرف عليهم احد من اقاربهم واسرهم كحالة المعاق الذي عثر عليه في الساحة الهاشمية قبل شهور.

واضاف ان هناك فئة اخرى لمسنين يتسولون يخرجون من بيوتهم وهم يعانون اصلا من مرض فقدان الذاكرة ليضلوا طريقهم ويبداون باستجداء المارة لمساعدتهم بالرغم من ان اسرهم لم تتخل عنهم وابناؤهم متعلمون وقادرون على تحمل مسؤولياتهم المادية اتجاههم الا انهم يحتاجون للرعاية والمراقبة منعا لخروجهم دون مرافق وتجنبا لضياعهم وعدم قدرتهم على العودة لبيوتهم.

وبين الرطروط ان الفئة الاخرى التي تصنف بانها بحاجة للرعاية وتكون في الشوارع هي فئة المرضى النفسيين وهي ليست من مسؤولية الوزارة فهناك ١٦ حالة لاشخاص في الشوارع يعانون من امراض نفسية ويحتاجون للرعاية الطبية خاصة وان اسرهم تخلت عن مسؤولياتها في رعايتهم وتوفير الرعاية الطبية لهم مؤكدا ان هؤلاء يحتاجون لالحاقهم بالمستشفيات والمراكز المتخصصة برعايتهم وهي ليست من ضمن اختصاص الوزارة.

واكد اهمية رعاية الاسر لابنائها وافرادها سواء كانوا من ذوي الاعاقة او المسنين او الاطفال بحيث تتحمل الاسر مسؤولياتها اتجاههم وعدم تركهم دون رعاية ومتابعة خاصة وان منهم من له سنوات طويلة دون ان يراجع احد بشانه الوزارة بالرغم من قيامها بين فترة واخرى بنشر صورهم بهدف التعرف على اسرهم وتحملهم مسؤولياتهم.

ونوه الرطروط الى ان الوزارة تولي جانب الرعاية الاسرية اهتماما كبيرا وتدعو الاسر التي لها افراد او ابناء يعانون من اعاقات في مراكزها المخصصة لرعايتهم بالتواصل معهم وزيارتهم بين فترة واخرى خاصة وان هذه الاسر لا تقوم بزيارتهم لسنوات طويلة مشيرا الى ان هذا حال المعاقين في مراكز الوزارة ويكون الحال اسوا من ذلك بالنسبة للمعاقين او كبار السن او الاطفال الذين يتم العثور عليهم بالشوارع يضلون طريقهم ولا يملكون القدرة العقلية او يكونون عاجزين عن العودة لاسرهم.